



Compendiums of the Prophetic Words An Analytical and Fundamental Study

Dr. Saleh Al-Amin Muhammad Al-Maazi*

Faculty of Islamic Studies - Sabha, Al-Asmariya Islamic University, Sabha, Libya

جوامع الكلم النبوي دراسة تأصيلية تحليلية

د. صالح الأمين محمد الماعزي*

كلية الدراسات الإسلامية – Sabha، الجامعة الأسمرية الإسلامية، Sabha، ليبيا

*Corresponding author: s.almazee@asmarya.edu.ly

Received: August 19, 2025

Accepted: October 24, 2025

Published: November 03, 2025

Abstract:

Research objectives: The research objectives can be summarized in mentioning the scholars' statements in explaining the meaning of comprehensive speech, discussing those who limited themselves to brevity only, discussing those who limited themselves to comprehensive speech in the Holy Quran only, and stating that comprehensive speech was not mentioned in the Prophetic hadith, or that it is rare in it.

Research Methodology: In this research, I followed the analytical-critical method, relying on a near-complete induction of the statements of the hadith scholars, and reviewing the statements of other scholars of interpretation and language, and discussing their statements with complete objectivity, and with transmitted and rational evidence, with logical preference, and without arbitrariness.

Research results: The research results can be summarized in answering the first research, which is that the meaning of the useful words that serve in the prophetic hadith is brief speech with convincing meanings, and brevity does not mean that the hadith is composed of two or three words as the psychological state comes to mind, or it is the problem of the typical image that follows it partially. The answer to the second problem is to clarify that the Prophetic hadith is undoubtedly one of the most comprehensive statements, in fact, all of it is comprehensive in terms of permissibility and occurrence. The difference lies in whether each hadith contains one or more aspects.

Authenticity: Its authenticity is evident, according to what the researcher sees, in that it showed the aspects that he saw as being comprehensive words, and that brevity is one aspect, not the only aspect, even though this aspect is the most apparent and famous, but limiting the comprehensive words to it is not accurate.

Keywords: wise words, words, prophetic, authenticity.

المخلص

أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في ذكر أقوال العلماء في بيان معنى جوامع الكلم، ومناقشة من حصره في الاختصار فقط، ومناقشة من حصر جوامع الكلم في القرآن الكريم فقط، والقول بعدم ورود جوامع الكلم في الحديث النبوي، أو ندرته فيه.

منهج الدراسة المتبع: استخدمت المنهج التحليلي النقدي، مع التأصيل بالاستقراء شبه التام، لأقوال علماء الحديث والاطلاع على كلام غيرهم من علماء التفسير واللغة، ومناقشة أقوالهم بكل موضوعية، بالأدلة العقلية والعقلية، مع الترجيح المنطقي وعدم التعسف.

نتائج البحث: تتلخص نتائج البحث في الإجابة على مشكلة البحث الأولى وهي أن معنى جوامع الكلم التي جاءت في الحديث النبوي، هو الكلام الموجز مع إشباع المعاني، ولا يعني الإيجاز أن يكون الحديث متكوناً من كلمتين أو ثلاث، كما هو متبادر للذهن، أو هو الصورة النمطية التي سار عليها بعض الناس، والإجابة على المشكلة الثانية، وبيان أن الحديث النبوي من

جوامع الكلم بلا ريب، بل كله من جوامع الكلام، جواز ووقوعاً. والاختلاف في احتواء كل حديث على وجه واحد أو أكثر من وجه.

الأصالة: تظهر أصالته حسب ما يرى الباحث في أنه أظهر الوجوه التي رأى أنها من جوامع الكلم، وأن الإيجاز وجه من الوجوه وليس الوجه الوحيد، وإن كان هذا الوجه هو الأظهر والأشهر، لكن حصر جوامع الكلم فيه فقط غير دقيق.

الكلمات المفتاحية: جوامع، الكلم، النبوي، تأصيل.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة على سيد محمد مع قرنهما بالسلام، سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه الكرام الطيبين أجمعين، وبعد:

فهذا بحث موسوم بـ(جوامع الكلم النبوي) دراسة تأصيلية تحليلية، بينت فيها معنى جوامع الكلم وما المقصود به.

مشكلة البحث.

تتلخص المشكلة في سؤالين، السؤال الأول: ما معنى جوامع الكلم التي جاءت في الحديث؟ والثاني: هل الحديث النبوي من جوامع الكلم؟ أم أن الأمر خاص القرآن فقط؟ وما الدليل؟

الدراسات السابقة.

جمع بعض العلماء الأحاديث الموصوفة بأنها من جوامع الكلم في مصنفات، منهم النووي وزادها ابن رجب طائفة، ومنهم ملا علي القاري وغيرهم كثير، لكن لم أجد من كتب عن المسألة من ناحية بيان الوجوه الفلسفية لجوامع الكلم إلا الكلام على الاختصار، فحاولت الكتابة لبيان بعض هذه الوجوه.

ثم أرسلت البحث لمجلة جامعة الكويت، فردوا بقولهم: لقد توصلنا إلى قرار بشأن طلبك للنشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، لـ"البحث جوامع الكلم النبوي: البلاغة النبوية". إن قرارنا هو: الاعتذار عن نشر البحث المقدم إلينا لوجود بحث منشور بالمجلة بنفس العنوان، وتفضلوا بقبول أفضل التمنيات، هكذا قالوا!

وهذا البحث للدكتور عمر بن عبد الله بن محمد المقبل بعنوان: جوامع الكلم النبوي دراسة تأصيلية. ومن ثم اطلعت عليه، فوجدت المحتوى مختلف في المقدمات والنتائج، وهو بحث جيد عموماً وله أفضلية سبق إلا أنني اختلفت مع الباحث في مسائل جوهرية، كما ستجده في محله.

المنهج المتبع.

اتبعت المنهج التحليلي النقدي.

وقد جاءت الخطة في مقدمة وخاتمة بينهما أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الكلام النبوي والفرق بينه وبين السنة.

المبحث الثاني: تفسير العلماء لقوله ﷺ: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ) وما مقصوده؟

المبحث الثالث: جملة من أحاديث جوامع الكلم كما نص عليها بعض العلماء.

المبحث الرابع: بيان بعض وجوه جوامع الكلم في الكلام النبوي.

ثم تأتي الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف الكلام النبوي والفرق بينه وبين السنة.

أولاً - تعريف الحديث النبوي.

1- الكلام والحديث لغة.

قال ابن فارس: (كلم) الكاف واللام والميم أصل يدل على نطق مفهم. (ابن فارس، 1979) (131/5). وقال في «المعجم» هو من التداخل والاتصال الماديين استعمل التركيب في التداخل والاتصال بالصوت، أي الكلام الذي هو القول. فمعنى كلمته: أوصلت إليه الصوت معبراً عن ما في نفسك. (جبل، 2010) (1922/4). أما الحديث فمن (حدث) الحاء والذال والطاء أصل واحد، وهو كون الأشياء التي لم تكن،

والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعده الشيء. (ابن فارس، 1979) (36/2).
2- الحديث في اصطلاح المحدثين ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، حتى في الحركات والسكنات، في اليقظة والنام. (الساخاوي، 2003) (22/1). وعند الإطلاق ينصرف إلى ما بعد النبوة من قوله ... وإقراره، فإن سنته ثابتة من تلك الوجوه الثلاثة. (القاسمي، د.ت)، صفحة 20).

ثانياً - تعريف السنة النبوية.

لغة: الطريقة والسيرة. اصطلاحاً: ما أثر عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها. (الغوري، 2007، صفحة 403)، فهي مرادفة للحديث.

المبحث الثاني: تفسير العلماء لقوله ﷺ: (جَوَامِعُ الْكَلِمِ) وما مقصوده؟

لم تختلف كلمة العلماء كثيراً في بيان معنى جوامع الكلم، وأنه إجمالاً الكلام الجامع المختصر، وإن اختلف عباراتهم، لكن اختلافهم ظهر في المقصود بجوامع الكلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي جاء فيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَبَيَّنَّا أَنَا نَائِمٌ أُتِيََتْ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي». (البخاري، 1422) برقم (2977). هل هو القرآن الكريم، أم الحديث النبوي، أم هما معاً؟ وهذا هو الجوهر الأول لهذا البحث، وعليه أقول:

أولاً- معنى قوله ﷺ: «أُوتِيتُ» أو «بُعِثْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

قال ابن شهاب الزهري: «وبلغني أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ: أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ، الَّتِي كَانَتْ تَكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ، فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ، وَالْأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ». (البيهقي، 2003) برقم (137). وقال غيره: «المراد الموجز من القول مع كثرة المعاني». (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (99/1).
قال الخطابي: معناه: كلام موجز مع إشباع المعاني. يقول الكلمات القليلة الأحرف، فتتضمن المعاني الكثيرة، وتجمع الأحكام المتنوعة. (الخطابي، 1988) (1422/2).
وقال المناوي: قوله ﷺ (أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) أي ملكة أستطيع بها على إيجاز الألفاظ، مع سعة المعنى، بنظم لا تعقيد فيه، لطيف لا التواء يحار الذهن في فهمه، ولا يعثر الفكر في طلبه. (المناوي، 1356) (563/1). وقد اجتمعت عبارات العلماء على هذا المعنى.

ثانياً - بيان المقصود بجوامع الكلم.

جاءت روايات الحديث بلفظ: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ) ولفظ (أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) ولفظ: (أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) وقد اختلف العلماء في المقصود بها على مذهبين:

المذهب الأول: جوامع الكلم هو القرآن الكريم.

اختار هذا القول جمع من الأئمة منهم: ابن الأثير الجزري، والأزهرري، والجوهري، والهروي، وابن التين، وابن الملك، وابن المنير، وقالوا: إن جوامع الكلم هو القرآن الكريم. (الأزهرري، 2001) (317/1)، (الهروي، 1999) (295/1)، (الجوزي، 1985) (171/1)، (ابن الأثير، 1979) (295/1). ولكن على التحقيق بعض من قال: إنه القرآن الكريم؛ الظاهر أنه أراد به المعنى في حديث ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ». (البخاري، 1422) برقم (2977). ولا شك أن القرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (247/13) قلت: ولا شك أن القرآن الكريم من جوامع الكلم بكل تعريفاته السابقة، فالذين اختاروا المذهب الثاني لا ينفون ذلك.

المذهب الثاني: جوامع الكلم هو القرآن الكريم والحديث النبوي.

اختار هذا القول الزهري أيضاً، والجاحظ، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وابن رجب، وابن السني، والقضاعي، وابن الصلاح، والقرطبي، والكرمانلي، والحافظ، والهيتمي، وغيرهم. (الجاحظ، 1988) (28/2)، (القرطبي، 1996) (267/5)، (العيني، د.ت) (142/24)، (الهيتمي، 2008، صفحة 93)، (الأرمي، 2009) (77/8).

قال ابن رجب الحنبلي: جوامع الكلم التي اختصَّ بها نبينا ﷺ نوعان: أحدهما: ما هو في الكتاب العزيز كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [النحل: 90]، قال الحسن: لم تدع هذه الآية خيراً إلا وأمرت به ولا شراً إلا ونهت عنه. والنوع الثاني: ما في حديثه ﷺ وهو موجود في السنة المأثورة عنه ﷺ. (ابن رجب ع، 2001، صفحة 55).

قال ابن حجر: دخول الذكر الحكيم في جوامع الكلم لا ريب فيه، وإنما النزاع هل يدخل في اللفظ النبوي؟ يسلم ذلك فيما باللفظ لا بالمعنى، ومعرفة ذلك أن تتوحد مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وهذا نادر؛ لأن أكثر الرواة على الرواية بالمعنى، والحامل لهم على هذا عدم الكتابة، ويطول زمان المعنى بالذهن، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ. (ابن حجر، فتح الباري، 1379)، وفي «فتح المنعم»: جوامع الكلم قيل: المراد بها القرآن الحكيم، لأنه كثير المعاني قليل اللفظ، وقيل: كلامه ﷺ، حيث أوتي الحكمة وفصل الخطاب. (الاشين، 2002) (107/3).

وقال ابن حجر الهيتمي: وليس خاصاً بالقرآن، خلافاً لمن ظنه، فقد جمع الأئمة دواوين من حديثه المفرد الموجز البديع الذي لم يسبق إليه. (الهيتمي، 2008).
ودليل من قال: إنه في الحديث أيضاً، قول الصحابي الأشعري ﷺ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذًا إِلَى بِلَادِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُوا النَّاسَ، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»، قَالَ: فَقُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَفَتَنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ، الْمَرْزُ وَهُوَ مِنَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ...، وَالْبَيْعُ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ... قَالَ [أي أبو موسى]: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، - فَقَالَ: «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ».

(مسلم، دت) برقم (2001).
قال القرطبي وتبعه الأرمي وغيره: معنى (أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ) أي الكلمات البليغة الوجيزة الجامعة للمعاني الكثيرة، مع حسن ختم كلامه بمقطع وجيز بليغ كما بدأه به، وقد جاء هذا اللفظ وأريد به الذكر الحكيم في غير هذا الحديث. (القرطبي، 1996) (الأرمي، 2009). يقصدان حديث أبي هريرة ﷺ السابق «بُعِثْتُ»، وقد استدل به من قال: إنه القرآن الكريم، كما تقدم - وعندي ليس بلزوم لأمر، منها: أولاً - قول أبي موسى ﷺ -: وَكَانَ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، - فَقَالَ: «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ». وهذا فهم الصحابي لمعنى جوامع الكلم، ويبعد أن يكون قد فهم الكلام على غير مراده، - فالصحابة هم أهل اللغة - وهو يبين أن قوله ﷺ من جوامع الكلم؛ لأنه سئل عن البَيْعِ، وَالْمَرْزُ فأجاب عن جنس المشروب المسكر، فلا يسأل عن أي مشروب آخر، فما أسكر منه عنه، مهما كان نوعه واسمه. (العيني، دت). وهذا معدود في جواب الحكيم كما سيأتي بيانه في الوجه الخامس.

ثانياً - جاء عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخَتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ». (مسلم، دت) برقم (523). فهذا الحديث في معرض الامتنان وبيان الخصوصية للنبي ﷺ؛ لأن الكتب السماوية السابقة: الإنجيل، والتوراة، والزيور، والصحف... من جوامع الكلم؛ لأنها بالاتفاق كلام الله، وكلام الله واحد، غير أنه تعالى لم يتول حفظها، فنسيها أصحابها. وإذا كان باقي الأنبياء يشتركون في هذا فلا معنى للخصوصية.

ثالثاً - ما خص به النبي ﷺ لا يمكن أن يكون في حديث دون حديث، وقد أخبر أن كل كلامه جوامع، وهو كلام مختوم لا يستدرك عليه ولا يتسرب منه أو إليه، والواقع يصدق ذلك، فهل سمعنا يوماً أن أحداً استدرك على هذا الكلام الجامع المختوم.

رابعاً - أسماء القرآن الكريم وصفاته وخواصه كلها ذكرت في القرآن والسنة، وقد استوعب الفيروزآبادي - تقريباً - أسماء القرآن وصفاته، فقال: هي مئة (100) اسم، لكنه ذكر منها سبعة وتسعين (97) اسماً وصفة، (الفيروزآبادي، 1996) (1/ 88 - 96). ولم يذكر فيها أن من أسماء القرآن، جوامع الكلم!

ف(جوامع الكلم) لا يعرف اسماً للقرآن الكريم في كتب علوم القرآن! وعلى العكس من ذلك سُمِّيَ الحديث النبوي بجوامع الكلم، فقد ألف جمع من العلماء كتباً وصفوه فيها بأنه: جوامع الكلم، منهم ابن رجب فقد سَمَّى كتابه (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم) وجمع علي القارئ جزءاً

سماه (أربعون حديثاً من جوامع الكلم) وغيرهما. ولم يكن النبي ﷺ يسمى القرآن إلا بأسمائه، فعن المِقْدَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ...». فيحتمل أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي مثله من البيان غير المتلو. (أبو داود، د. ت) برقم (4604). (العظيم آبادي، 1968) (124/10). والذي أميل له أن الفرق الجوهرى بين الكتاب والحديث، هو أن الكتاب يختص بكلية التواتر، والتلاوة، والتعبد باللفظ، والتحدي، وأما الخواص الأخرى وهي العلو والإعجاز والصدق والحفظ، فبالاشتراك بينهما. ويدعم هذا قوله سبحانه: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [النجم: 3 - 4]. وقوله ﷺ لعبد الله: «اُكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ». (أبو داود، د. ت) برقم (3646). قال الألوسي: ولا يبعد أن يكون عاماً، لأنه لا يقال: بأن ما ينطق به ﷺ مما أدى إليه اجتهاده صادر عن هوى! حاشا وكلا، وإنما يقال هو واسطة بين ذلك وبين الوحي. وقال ابن عاشور: نفي النطق بالهوى؛ يقتضي نفي الجنس؛ سواء كان القرآن أو الحديث، ولكن المقصود هنا القرآن؛ لأنه رد عليهم بسببه. (الألوسي، 1415) (14/47). (ابن عاشور، 1984) (93/27).

خامساً - جاءت جملة من الأحاديث - لعله يشد بعضها بعضاً - ترجح أن جوامع الكلم التي ذكر النبي ﷺ هي الحديث، منها: حديث الأشعري رحمه الله، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيَتْ فَوَاتِحَ الْكَلَامِ وَخَوَاتِمَهُ، وَجَوَامِعُهُ». (أبو يعلى، 1984) برقم (7238). (ابن أبي شيبه، 1409) برقم (2998) وقد حسنه جلال الدين السيوطي في جامعه الصغير. وحكم الألباني بصحته في صحيحه الجامع. وجاء أيضاً في حديث عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ، وَاخْتَصَرْتُ لِي الْكَلَامَ اخْتِصَارًا». (الهيثمى، د. ت) (58/1) وأورده في الجامع الصغير وعزاه لأبي يعلى في المسند، ورمز له بالحسن. ووافقه الشارح المناوي على تحسينه. (المناوي، 1356).

أقول: قد يكون الكلام جامعاً غير مختصر، وقد يكون العكس، والنبي ﷺ أخبر بأنه ملك الأمرين معاً فكلامه جامع مختصر، فمعنى (وَاخْتَصَرْتُ لِي) - في ظني - من باب عطف الخاص على العام، فالاختصار جزء من جوامع الكلم، أما القول بأن الجملة الأولى خاصة بالقرآن الكريم، والجملة الثانية خاصة بالحديث النبوي كما ذكر الشارح المناوي، فعندي غير مسلم، ولا يعني هذا أن آيات القرآن الكريم ليست من جوامع الكلم، حاشا لله - بل هي كلها من جوامع الكلم، فقد قرر القرآن هذا؛ قال تعالى: {... وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: 82].

قال الثعالبي: من رغب أن يستمع جوامع الكلم، وينظر فضل الاختصار والإعجاز، ويفطن لكفاية الإيجاز، ويحيط ببلاغة الإشارة، فليتبذر كتاب الله، ولينظر علوه المطلق. (الثعالبي، د. ت، صفحة 15). فهل خص الثعالبي آية دون آية أو سورة دون سورة؟!

ولهذا لا تجد أحداً جمع كتاباً ذكر فيه مجموعة من الآيات وزعم أنها من جوامع الكلم؛ لأنه كله جوامع كلم، ولكن المقصود بالأصالة هنا في حديث أبي هريرة وغيره ﷺ هو الكلام النبوي، كما تقرر سابقاً، والله أعلم.

وقد استدل عمر المقبل على أنه ليس كل حديث نبوي من جوامع الكلم، بأن العلماء أفردوا كتاباً تجمع أحاديث جوامع الكلم ولو كان كل حديث من جوامع الكلم لما أفردوا هذه التصنيفات. (المقبل، 2016، صفحة 269)، ومناقشة لكلامه أقول: من أفرد منهم لم يقصد الحصر، ولم ينف وجود جوامع الكلم في غير هذه الأحاديث التي ذكرها. فعلى سبيل المثال كل من جمع آيات وأحاديث الإعجاز العلمي مثلاً لم ينف وجود الإعجاز في غيرها، فهل يمكن الاستدلال بهذا على أنه ليس كل آية أو حديث تحتوي إعجازاً علمياً؟! إن من الأسباب التي أوصلت لهذه النتيجة هو حصر جوامع الكلم في الاختصار، وخفاء الوجوه الأخرى للجوامع.

المبحث الثالث: جملة من أحاديث جوامع الكلم كما نص عليها بعض العلماء.

في هذا المبحث أذكر أمثلة من جوامع الكلم في حديثه ﷺ، وذلك بذكر بعض الأحاديث التي وصفها العلماء بأنها من جوامع الكلم، - وعندي أن كل الأحاديث التي وردت هنا في البحث من جوامع الكلم، فبعضها يحوي وجهاً والبعض وجوهاً، - وسأقتصر هنا على أربعة من العلماء وهم: الثعالبي، وابن رجب، وابن حجر، وملا علي القاري.

فقد ذكر الثعالبي في الباب الثاني قوله: جوامع الكلم عن النبي ﷺ: حديث «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»، (الثعالبي، دت) وهو حديث متفق عليه، وذكر أحاديث أخرى لكنها لا تصح.

وضم ابن رجب، للأربعين النووية أحاديث وصفها بقوله: من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، منها: حديث: «أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». وحديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وحديث: «كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ». وكلها في الصحيحين، وذكر حديث: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» وهو في السنن. (ابن رجب ع، 2001، صفحة 57).

وقال ابن حجر: ومن أمثلة الأحاديث النبوية الدالة على جوامع الكلم: حديث الحميراء - رضي الله عنها مرفوعاً: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وعنها أيضاً مرفوعاً: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ». وحديث عن أبي هريرة ؓ: «... فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ عَوْهُ»، - وكلها أحاديث صحيحة متفق عليها- وحديث عن المقدم ؓ: «مَا مَلَأَ أَدَمِي وَعَاءٌ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ». وهو في السنن، إلى غير هذا مما يكثر بالاستقراء. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) وذكر القاري أربعين حديثاً، منها: حديث «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». وهو متفق عليه، وحديث مسلم «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ». ومنها حديث «الصَّوْمُ جُنَّةٌ». وحديث «الْعَارِيَةُ مُوَدَّةٌ». وهما في السنن. (القاري، دت).

وكل من جمع أو أشار إلى أحاديث جوامع الكلم، نظر إلى الاختصار غالباً؛ لأنه من أظهر الوجوه وهو أعلاها، وقد نص عليه ﷺ، بقوله: «وَاخْتَصَرْتُ لِي الْكَلَامَ اخْتِصَارًا». ولا يعني هذا بالضرورة أن يكون الكلام النبوي كلمتين أو ثلاث، بل المقصود الكلام المعداد الذي فيه الجمع المفيد الذي لاستدراك عليه، ولهذا مثلوا في القرآن الكريم آيات فيها جمع مفيد كما مر بنا في آية سورة النحل: الآية 90.

ومن الجمع المفيد في حديث ابن مسعود ؓ في شأن التشهد، قَالَ: كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ إِذَا صَلَّيْنَا فَعَلَّمَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ جَوَامِعَ الْكَلِمِ فَقَالَ لَنَا: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». (النسائي، 1986) برقم (1167). وعليه أعتقد أن وجوه جوامع الكلم كثيرة، وليست محصورة في الاختصار فقط.

المبحث الرابع: بيان بعض وجوه جوامع الكلم في الحديث النبوي.

قال أبو عثمان: كلامه ﷺ هو الكلام الذي قلت حروفه، وكثرت معانيه، ونزه عن التكلف، فلم يتكلم إلا بكلام محفوف بالعصمة، ولم ينطق إلا عن ميراث حكمة، فألقى سبحانه القبول عليه وغشاه بالمحبة، وجمع له بين الحلاوة والمهابة، وبين قليل الكلام وحسن الافهام، ومع استغنائه عن إعادته، فلم تسقط له كلمة، ولا بارت له حجة، ولا يلتبس إفحام الخصم إلا بما يعرفه خصمه، لم يسمع البشر بكلام قط هو أعم نفعاً، ولا أصدق لفظاً، ولا أيسر مخرجاً، ولا أعدل وزناً، ولا أبين في محتواه وفحواه، ولا أفصح عن معناه، من كلامه ﷺ، والدليل الواضح والشاهد القاطع على أن ربه قد خصه من غاية الإيجاز، وقلة عدد الألفاظ مع كثرة معانيها قوله ﷺ: «... أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ». فما جاءنا عن أحد من الناس روائع الكلام ما جاء عن النبي ﷺ. (الجاحظ، 1988) (17/2 - 18 و28).

تقرر سابقاً أن الكلام الرائع لا ينحصر في الاختصار فقط، وهذا ما ينطبق عليه وصف الجاحظ، وكلمة جوامع توحى بأن الأمر له وجوه كثيرة، ذات خصوصية بالكلم النبوي، وليست جوانب بلاغية فقط كما قرر عمر المقبل في بحثه، فهو قد حصر جوامع الكلام في الاختصار، وقال إن الأمور الأخرى في الأحاديث الطوال وجوه بلاغية! (المقبل، 2016، صفحة 303) لكن الواقع ومنه كلام ابن مسعود ؓ في شأن التشهد وأنه من جوامع الكلم لا يدعم هذا القول.

وسأحاول هنا بالأمثلة القليلة تبیین بعض وجوه جوامع الكلم في حديثه ﷺ، وأنها تتعدى الاختصار، وهذا هو الجوهر الثاني في البحث، فأقول - وما توفيقي إلا بالله :

الوجه الأول: الاختصار في الكلام النبوي.

الإيجاز هو الغاية التي يصبوا لها البلاغيون، فقد قال البلغاء قديماً عبارة: «البلاغة الإيجاز». وهو اختصار الكلام وتقليل ألفاظه مع بلاغته. (حبكة، 1996) (1/34) و(2/26). وكلام النبي ﷺ موجز بديع

انفرد به، وبعضه لم يسبق إليه، كقوله ﷺ: «حَمِي الْوُطَيْسُ». (مسلم، دبت) برقم (1775). والوطيس التنور، أو هو الضرب في الحرب، وهذه لفظة بديعة لم تسمع قبل النبي ﷺ. (النووي، 1392) (12/ 116). وكقوله في الحديث المتفق عليه: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». فهذا قاله في حلِّ نزاع، فأصبح قاعدة عند العلماء، ونفى بها الاستلحاق، فقد كان ﷺ ينطق بالحكمة القصيرة، فتكون قاعدة كلية، فبعضها نص نبوي شريف. (الزحيلي، 2006) (1/ 30-31).

كقوله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»، وهو في السنن من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّبَلِيِّ، والمعنى عماد الحج ومعظمه عرفة، قال وكيع: «هذا الحديث أم المناسك». وكقوله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ». أي عماد الدين وقوامه النصيحة، فهي كلمة جامعة من وجيز الأسماء: معناها حيازة الحظ للمنصوح له، وليس في كلام العرب لفظة مفردة يستوفى بها العبارة عن معنى هذه اللفظة. (النووي، 1392).

وقد نفى عمر المقبل أن يكون حديث نعم الإدام الخل من جوامع الكلم، قال: وهذا لا يعدو أن يكون ثناء على الخل! (المقبل، 2016، صفحة 276). وهذا عجيب فإن هذا لو كان من طبيب لكان حسناً فكيف به من نبي لا ينطق عن الهوى، ففي هذا الحديث مما ذكروا – على وجازته – جواز الكلام على الطعام، وفيه النهي عن التكلف، وفيه تأكيد القول بالفعل، وترك التوسع في الشهوات لأنها مفسدة في الدين، وفيه رفع الشريعة لأمر، لذا لن يحط مرة أخرى، فهو مدح للخل على وجه الخصوص وللاستدام على العموم. فإذا مدحت الشريعة طعاماً أو شراباً كالعسل واللبن وماء زمزم، امتنع ذمه شرعاً وعقلاً (العلم التجريبي)، وكل بحث قام على ذمه رددناه، وعرفنا بطلانه. وخلاصة القول أن كل الأحاديث المختصرة من جوامع الكلم ولا عكس، فجوامع الكلم ليس منحصرأ في الأحاديث ذوات الكلمتين والثلاث، كما قد يُظن.

الوجه الثاني: الوحدة المعنوية في الكلام النبوي (المناسبات).

لا شك أن من لا ينطق عن الهوى ﷺ عندما يجمع في كلامه جملاً أو أشياء مختلفة، يكون لهذا الجمع مناسبة، لا يدركها بادي الرأي، وهذا الأمر ظاهر في القرآن الكريم للمتدبر، وهو وارد في الحديث بلا مرية، ومن خلال الأحاديث الآتية يتبين شيء من هذه الوحدة المعنوية التي يتحلى بها الحديث النبوي. **المثال الأول:** حديث الدوسي ﷺ مرفوعاً: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ». متفق عليه. (البخاري، 1422) (مسلم، دبت).

قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) أي من كان يؤمن بالمبدأ والمعاد إيماناً كاملاً. (القسطلاني، 1323) (78/8). وهذه العبارة تكررت والغرض منها التأكيد أو التأسيس، وهذه فوائد التكرار كما نص البلاغيون، فإن قلت ما وجه مناسبة هذه الأمور الثلاثة؟

قال الكرمانى: هذا الحديث من جوامع الكلام؛ لأنها هي الأصول، فالأولان: إشارة للفعالية، وهي التحلية بالفضائل، والتخلية عن الرذائل، والثالث: إشارة للقوليات، أن المعظم لله لا بد له أن يتصف بالشفقة على خلقه، قولاً وفعلاً للخير، وتركاً للشر. (الكرمانى، 1401) (175/21).

قلت: ظاهر المناسبة الإكرام وكف الأذى فقوله: (فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ) لأنه سقيه، وأقل الكرم كف الأذى، وفي رواية (فَلْيُصِلْ رَحِمَهُ)، بالزيارة أو الصلة المادية؛ لأنها صدقة وصلة، وهذا هو الكرم. وقوله: (فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ) أعلى الكرم؛ من غير تكلف؛ لأن الضيف سريع الزوال. وعطف بقوله: (فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ) مطلقاً لأن أكثر الأذية وأسرعها تكون باللسان، وهذا أمر للمضيف وللجار ولل قريب وللضيف، فلا يغترب جاره، وليقل المضيف خيراً في مجلسه ذاك، والضيف عند رجوعه لأهله، والله أعلم.

وقد نص عمر المقبل على أن جملتين الأوليين من الحديث ليستا من جوامع الكلم، والأمر منحصر في الجملة الأخير (...فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ) (المقبل، 2016، صفحة 277). وهذا أمر عندي لا يوافق عليه؛ لأن المناسبة قررت هذا الوجه من الجوامع، والتكرار منهج قرآني وقد استعمله النبي ﷺ في كلامه، وربما خفي علينا الكثير، وبإنعام النظر، قد يظهر.

الثاني: حديث أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ». (الترمذي، 1975) برقم (1987) وقال: «حسن صحيح».

قال المناوي: في هذا الحديث قواعد مهمة جمعت خيري الدارين، ففيه ما يلزم المكلف من رعاية حق

الله وخلقه. وهو جامع لأحكام الشريعة فلا يخرج عنه شيء، فقد احتوى على أحكام ثلاثة، كل واحد منها جامع في بابه، مترتب على الذي قبله. (المناوي، 1356) (121/1).

وظاهر المناسبة بين هذه الجمل العلاقة، فالنبي ﷺ أمره أولاً أن يصلح الذي بينه وبين ربه تعالى، فيصلح نفسه، ثم يصلح الذي بينه وبين كل الناس، وفي قوله: «حَيْثُمَا كُنْتُ». زماناً ومكاناً، أمر منسحب على كل الحديث؛ وهذه خلاصة العيش في الحياة، فالحديث حوى العقيدة والشريعة والإحسان، مع التنبيه أن المفاعلة دائماً بالحسن، فالخلق السيء لا يقابل بمثله بل بالحسن، والله أعلم.

الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً «مَا نَقَصْتُ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ». (مسلم، د.ت) برقم (2588).

قوله ﷺ: (مَا نَقَصْتُ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ) فيه وجهان: الأول: أنه يبارك فيه ويدفع عنه المضرات فينجبر نقص الصورة بالبركة الخفية، والثاني: إن الثواب المرتب عليه جبر لنقصه. (النووي، 1392). وقوله ﷺ: (وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا) فيه وجهان: الأول: أن من عرف بالعفو ساد وعظم في القلوب. والثاني: أن المراد أجره وعزه في الآخرة.

وقوله ﷺ: (وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ) له وجهان: الأول: يرفعه في الدنيا برفع منزلته في القلوب. والثاني: أن المراد ورفعه في الآخرة وثوابه فيها. ولا يبعد الوجهين في الجميع في الدنيا والآخرة والله العليم. (النووي، 1392). والمناسبة بين هذه الجمل؛ عدم النقص في كل من الصدقة، والعفو، والتواضع، مع أن اليقين بين هذه الثلاثة متفاوتة، فبعض الناس يشككون في مسألة عدم نقص المال بسبب الصدقة، ويقل شكهم في العزة بسبب العفو، وينتفي شكهم في عدم النقص بسبب التواضع لله، فكأنها تدل على بعضها وتؤكد معناها، والله أعلم.

الوجه الثالث: احتمال التفسيرين في الكلام النبوي.

هذا الوجه كثير في القرآن؛ لأن القرآن يختمل وجوها كثيرة، وإلى هذا الأمر أشار أبو الدرداء رضي الله عنه بقوله: لا تكون فقيها حتى تحمل الآية الواحدة على محامل كثيرة. (أحمد، د.ت، صفحة 3). ومثال ذلك كقوله: {وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرَفَهَا لَهُمْ} [محمد: 6]. قال جمهور المفسرين: أي بين لهم منازلهم في الجنة حتى لا يخطئونها ويهتدوا إليها ولا يستدلون عليها أحداً. وعن ابن عباس: (عَرَفَهَا لَهُمْ) أي طَيَّبَهَا لَهُمْ. من العَرَفِ، وهو الطَّيِّب. (ابن الجوزي، 1422) (117/4)، وهذا الأمر جاء في الكلام النبوي بكثرة، في المباني والمعاني:

أولاً- الاحتمال في اللفظ والمعنى.

المثال الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلْكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلُكُهُمْ». (مسلم، د.ت) برقم (2623)، روي على وجهين: رفع الكاف وفتحها، والرفع أشهر. ومعناها أشدهم هلاكاً، ورواية الفتح فمعناها هو جعلهم هالكين، قال لهم ذلك مقتطاً لهم، لا أنهم هلكوا في الحقيقة. (النووي، 1392).

الثاني: عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». (مسلم، د.ت، صفحة 8). قوله ﷺ: «يَرَى». بضم الياء معناه يظن، وأما من فتحها (يَرَى) فمعناه وهو يعلم، أو بمعنى يظن. و(الكاذبين) بكسر الموحدة وفتح النون بمعنى الجمع، وهو المشهور، وفي رواية (الكاذبين) بفتح الموحدة على المثني وهو دليل على أن الراوي يقاسم البادئ ويشاركه في كذبه. (القرطبي، 1996) (112/1). (النووي، 1392).

ثانياً - الاحتمال في المعنى فقط.

المثال الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ». متفق عليه (البخاري، 1422) برقم (2400) (مسلم، د.ت) برقم (1564).

المَطْلُ تسويق القادر المتمكن من أداء الدين الحال، يقال هو من إضافة المصدر لمفعوله، ومعناه وجب وفاء القرض ولو كان المستحق غنياً، ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه، وعند الجمهور هو من إضافة المصدر لفاعله، فيحرم على القادر الغني أن يمطل بالسداد بعد استحقاقه. (القرطبي، 1996) (العيني، د.ت) ((المناوي، 1356).

وقد ضعّف جمهور الشراح القول الأول، وعندي لا تبعد صحته؛ لأن صور الدائن والمدين أربعاً: اقتراض غني من غني، أو فقير من غني، أو فقير من فقير، أو غني من فقير، والصور المتوقعة غالباً: الأولى والثانية. والواقع إن الغني قد يماطل الغني وكذا الفقير يماطل الغني، ويماطل الفقير أيضاً. وأما حديث «لِي الْوَاجِدُ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»، فلا يصح عند البخاري، ولم يورده الترمذي في جامعه مع الأحاديث التي عليها العمل، وتفسير الواجد بالقادر على قضاء دينه - كما ذكر ابن الأثير -، يدخل فيه الفقير؛ لأنه بلا شك يجد أحياناً، وقد يماطل، وعلى كلٍ فهو لا يتعارض مع احتمال أن يقترض غني من غني فيماطله، والمستبعد أن يقترض الغني من الفقير. ثم إن الغني هنا لا يجب أن يفهم على أنه الغني الدائم، بل كل اكتفاء ولو مؤقت غني، وفي السنن «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا». الترمذي، برقم (2346) وقال: حسن غريب. وابن ماجه، برقم (4141). وظاهر تصرف المناوي أنه يرى المعنيين، ولا يبعد ذلك في الرواية التي معنا، وقد بوب بها الإمام البخاري. وهذا من أمثلة الموجز من القول مع كثرة المعاني، والله أعلم.

الثاني: حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ، إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». (البخاري، 1422) برقم (3483). وفيه قولان: الأول: أنه ليس بمعنى الأمر، بل على معنى الذم، فلفظه أمر ومعناه توبيخ، أي أنه بمعنى الوعيد والتهديد، ومعناه: إذا لم يكن الحياء، فاعمل ما شئت، فإله سيجازيك على ذلك. أو هو أمر بمعنى الخبر، ومعناه: أن من لم يستح، صنع ما يريد من فحش ومنكر، وهذا اختيار أبي عبيد، وابن قتيبة، وغيرهما، وروى عن أحمد. **والثاني:** أنه أمر بفعل ما يشاء على ظاهر لفظه، وأن المعنى: إذا كان الذي تريد فعله مما لا يستحيا من فعله، لكونه من أفعال الطاعات والأخلاق فاصنعه، وهذا قول جماعة من الأئمة. (ابن رجب ع، 2001) (العيني، د.ت.) وحال المخاطب والمخاطب يحدد القصد، مع مراعاة النبر.

الوجه الرابع: الحجة البالغة في الكلام النبوي.

هذا الوجه كثير، وهو من أظهر الوجوه الدالة على دلائل النبوة، فلم يرد عن أحد من البشر عربهم وعجمهم، أنه استدرك على النبي ﷺ مع حرص المشركين والمنافقين الشديد على ذلك. وهذه بعض الأمثلة: **المثال الأول:** حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «لَا عَدُوَّ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبْلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرُبُ فَيَدْخُلُهَا فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟». (البخاري، 1422) برقم (5717). وهو في مسلم.

قال ابن حجر: هذه شبهة ردها النبي ﷺ بقوله هذا، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة، فمن أجرب الذي أعدى بزعمه؟، فإن قال: من بعير آخر! لزم التسلسل، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول فعله في الثاني، ثبت المدعى وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الله سبحانه. (ابن حجر، فتح الباري، 1379). **الثاني:** حديث عطاء بن يسار أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَ: الرَّجُلُ إِنِّي مَعَهَا فِي النَّيْتِ! فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا»، فَقَالَ: إِنِّي خَادِمُهَا! فَقَالَ: لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا؛ أَتُحِبُّ أَنْ تَرَاهَا عُرْيَانَةً؟!». قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا». (البخاري، 1422) برقم (3538). وهذه حجة نبوية ظاهرة على هذا الرجل الذي لا يريد الاستئذان، أو لا يرى ضرورته.

الثالث: حديث عن أبي أمامة رضي الله عنه قَالَ إِنَّ فَتًى شَابًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي بِالزَّيْنَةِ. فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَرَجَرُوهُ وَقَالُوا: مَهْ، مَهْ. فَقَالَ: «إِذْنُهُ». فَدَنَا مِنْهُ قَرِيباً. قَالَ: فَجَلَسَ. قَالَ ﷺ: «أَتُحِبُّهُ لَأَمِكَ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قَالَ: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لَأَمَّهَاتِهِمْ». قَالَ: «أَفْتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ».

قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قَالَ ﷺ: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِابْنَاتِهِمْ».

قَالَ ﷺ: «أَفْتُحِبُّهُ لِأَخْتِكَ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قَالَ ﷺ: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِأَخَوَاتِهِمْ».

قَالَ ﷺ: «أَفْتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ».

قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. قَالَ ﷺ: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِعَمَاتِهِمْ».

قَالَ ﷺ: «أَفْتَحْبُهُ لِحَالَتِكَ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

قَالَ ﷺ: «وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِحَالَتِهِمْ».

فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهِّرْ قَلْبَهُ وَحَصِّنْ فَرْجَهُ».

قَالَ: فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يُلْتَفَتُ إِلَى شَيْءٍ. (ابن حنبل، 2001) برقم (22211). قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح». فأقام النبي ﷺ عليه الحجة بهذا الحوار، ولاحظ ترتيب المحارم ذكرها ﷺ كما جاءت في الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ...﴾ [سورة النساء: الآية 23].

الوجه الخامس: جواب الحكيم في الكلام النبوي.

هذا الوجه من أروع صور جوامع الكلم، ولا أعلم أن أحداً تكلم به غيره ﷺ، فكان آية في الجمال والروعة، والحكمة وفصل الخطاب، وإليك أمثلة:

المثال الأول: حديث أبي هريرة ؓ قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مِئْتُهُ». (الأصباحي، 2004) برقم (60). وهو في سنن أبي داود والترمذي. وفي هذا الحديث أن الفقيه إذا سأل رجل عن شيء ما، وعلم أن لهذا السؤال حاجة إلى ذكر الذي يتصل بمسألته ندب له تعليمه، ولو لم يسأل عنه؛ لأن الزيادة في الجواب تتميم للفائدة، وهي زيادة تنفع الصيادين، وهذا من لطائف الفتوى محاسنها. (ابن العربي، د.ت) (89/1) (العظيم آبادي، 1968).

الثاني: حديث عبد الله بن عمر ؓ، عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا لِبَاسُ الْمُحْرَمِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الرَّعْرَعَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقِطْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ». (البخاري، 1422) برقم (134) (مسلم، د.ت) برقم (1177).

قال بعض العلماء: هذا من بديع اللفظ وَجَزَلِهِ فإنه ﷺ سئل عما يلبس المحرم؟ فكان التصريح بما لا يلبس أولاً؛ لأنه منحصر، فحاصل الإجابة أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، فالملبوس الجائز للمحرم غير منحصر، وعكسه حصره ﷺ بقوله هذا. وفي الحديث تنبيه إلى أن حق السؤال أن يكون الحكم العارض، فالأصل معلوم بالاستصحاب. وهذا أسلوب الحكيم، كقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ...} [البقرة: 215]، فأعرض عن السؤال عن الشيء المنفق، إلى ذكر المنفق عليه لأنه الأهم، ويستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان، ولا تشترط المطابقة. (النووي، 1392) (العيني، د.ت).

ومثل هذا كثير، فقد جاء في الصحيح عن السيدة عائشة ؓ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ [شَرَابٍ] الْبَيْعِ، فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». فأعطى جواباً عاماً؛ لأنه قد أعطي جوامع الكلم ﷺ، فلم يكن جوابه أنه حرام، أو أنه سأل هل يسكر أو لا يسكر؟ وإنما قال مباشرة: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». وهذا من جواب الحكيم. (البدري، د.ت) (11/417).

الوجه السادس: مراعاة المخاطب في الكلام النبوي.

كان النبي ﷺ يراعي المخاطب، كلُّ بما يناسبه، فعندما كانت اليهود يسلمون عليه فيقولون: «السَّامُ عَلَيْكُمْ» كان يرد عليهم بقوله: «وَعَلَيْكُمْ»، وكان يلين الكلام للفاحش، كي يتقي فحشه، فيجعل لكل مقام مقاله المناسب، وهذا من خصائص جوامع الكلم، وهنا أمثلة عن أسلوبه ﷺ:

المثال الأول: حديث كعب بن عاصم، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ أَمِّ بَرٍّ، أَمْ صِيَامٍ، فِي أَمِّ سَفَرٍ». (ابن حنبل، 2001) برقم (23679). وإسناده صحيح. قال ابن العربي: «قال علمائنا: وإنما قال النبي ﷺ لمن قال: «أَمِنْ أَمِّ بَرٍّ أَمْ صَوْمٍ فِي أَمِّ سَفَرٍ؟» قال: «لَيْسَ مِنْ أَمِّ بَرٍّ، أَمْ صِيَامٍ، فِي أَمِّ سَفَرٍ» جواباً منه له بلغته ليكون ذلك أبلغ في معرفته». (ابن العربي، د.ت) (234/3).

وقال ابن حجر: «وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ

خاطب بها بهذا الأشعري كذلك؛ لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها عنه الراوي عنه وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم». (ابن حجر، التلخيص الحبير، 1989م) (2/ 449).

الثاني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في السنن، قال: قال نبينا ﷺ لِرَجُلٍ: «كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ»، قَالَ: أَتَشْهَدُ وَأَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ أَمَا إِنِّي لَا أَحْسَنُ دُنْدَنْتَكَ وَلَا دُنْدَنَةَ مُعَاذٍ» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْلَهَا نُذْنُينِ». سنن أبي داود، برقم (792). ابن ماجه، برقم (910). قوله: (دُنْدَنْتَكَ وَلَا دُنْدَنَةَ مُعَاذٍ) أي: كلامك الخفي، الذي تسمع نغمته ولا يفهم معناه. أي لا أعرف ما تقوله أنت يا رسول الله في الصلاة، ولا ما يقوله معاذ.

وقوله: (حَوْلَهَا نُذْنُينِ) أي حول قولك، أي: كلامنا قريب من كلامك، وفي نسخ (حَوْلَهُمَا) بالتننية ومعناه: كلامنا أيضاً لطلب الجنة والتعوذ من النار، ومنه يظهر جواز الدعاء بأي لفظ كان. وقد خص معاذاً بالذكر لأنه كان من قومه، وكان يصلى خلفه. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) (السندي، دت) (2/ 434). (السبكي، 1353) (5/ 216).

الثالث: حديث أنس رضي الله عنه، يَقُولُ: إِنْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخِي الصَّغِيرِ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النَّعِيرُ». (البخاري، 1422، صفحة 1 برقم 6129) برقم (6129) (مسلم، دت) برقم (2150). والنَّعِيرُ: تصغير النَّعْرِ، وهو طائر يشبه العصفور، أحمر المنقار. وفي هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجهاً، ففيه: معاشره الناس على قدر عقولهم، وفيه جواز مواجهة الصغير بالخطاب ولو لم يعقل ويفهم خلافاً لمن منع ذلك. وفيه جواز مداعبة الصبي وإن لم يميز. (ابن حجر، فتح الباري، 1379). وهذه هي الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

الوجه السابع: ضرب الأمثال في الكلام النبوي.

هذا الوجه على الخصوص أفرد بالتأليف فقد جمع فيه أبو محمد عبدالله بن محمد ابن حيان «كتاب الأمثال في الحديث النبوي»، ولم تجمع الأمثال في كتب إلا لنبى، وأنا هنا أحاول ضرب الأمثلة لهذا الوجه مع بيان فلسفة المثل النبوي، ببيان جوامع الكلم فيه.

المثال الأول: حديث عبد الله، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟». فَقَوَّعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَّعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». (البخاري، 1422) برقم (61). (مسلم، دت) برقم (2811).

قوله ﷺ: (لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا) وجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق، أنه لا تسقط لمؤمن دعوة، كما جاء في رواية الحارث من وجه آخر عن ابن عمر. (ابن حجر، فتح الباري، 1379) قوله ﷺ: (مَثَلُ الْمُسْلِمِ) مثل كلمة تسوية، وتشبيهه المؤمن بالنخلة من جهة إن أصل إيمانه ودينه ثابت، ثبات النخلة، وأن ما يصدر عنه من الخير والعلم قوت مستطاب للأرواح، كما أن قوتها مستطاب للأبدان، وأنه لا يزال يسترته دينه ولا يسقط شيء من دينه، كما لا يسقط ورق النخلة، وأنه يستفاد من كل الذي يصدر عن المؤمن كما يستفاد بكل أجزاء النخلة، ولا يكره منه شيء. وكذلك النخلة لا يكره منها شيء. (القرطبي، 1996).

وقال بعض العلماء: وشبه النخلة بالمسلم في طيب ثمرها، ودوام ظلها، وكثرة خيرها ووجوده على الدوام، فبركة النخلة موجودة في كل أجزائها مستمرة في كل أحوالها، كما أن المؤمن خير كله؛ من كثرة طاعاته، ومكارم أخلاقه، وسائر الطاعات، فبركة المسلم عامة في كل أحواله ونفعه دائم له ولغيره.

وقيل: وجه التشبيه أنه إذا قطع رأسها ماتت، ولأنها لا تحمل حتى تلقح، ولأنها تموت إذا غرقت، أو فسد ما هو كالقلب لها، أو لأن لطلعها رائحة المني، والأول أظهر؛ لأن هذا لا يختص بالمسلم. (النووي، 1392) (الكرمانى، 1401). وهذا التشبيه من جميع الوجوه، وقد بقيت وجوه شبه، منها: احتضانها لأولادها كاحتضان الأم لهم، أو العقيدة لاتباعها، وإسقاطها التمر، كخروج الكلام الطيب من فم المسلم، ولو تعرض للسب والشتن؛ لأنه يخالق الناس بخلق حسن. والله أعلم.

الثاني: حديث الصحابي أبي موسى رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ». (البخاري، 1422) برقم (5427). (مسلم، دت) برقم (797).

قوله ﷺ: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَةِ) ويقال: الأترجة، وخص صفة الإيمان بالطعم لثباته في المؤمن، وخص صفة التلاوة بالريح لزواله أحيانا عنه، والحكمة في تخصيصه بشجرة الأترجة؛ لأن ثمارها من أفضل الثمار للخواص الموجودة فيها، منها: حسن منظرها، وكبر جرمها، ولين ملمسها، ولونها حسن فاقع يبهج الناظرين، واشتراك الحواس الأربعة: اللمس والذوق والشم والبصر في الاحتذاء بها. (ابن حجر، فتح الباري، 1379). (العيني، دت))

قوله: (كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ) بطيخة أبي جهل، فإذا قلت: جاءت رواية (كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَرِيحُهَا مُرٌّ). وهنا قال: (لَيْسَ لَهَا رِيحٌ)؟! قلت: المقصود واحد، وهو بيان عدم الانتفاع بها، فمعناه: ليس لها ريح نافعة. (العيني، دت))

وهكذا هو التمثيل النبوي، جامع لوجوه شبه كثيرة كما ترى، وهذا من خواصه، بينما تشبيه الناس، ربما لا يكون له إلا وجه واحد، وهذا دليل على أنه ﷺ، حتى في ضرب الأمثال عبّر بجوامع الكلم، وانظر لحديث النعمان بن بشير رضي الله عنه في شأن أصحاب السفينة، وفيه «مَثَلُ الْمُذْهَبِ فِي خُذُودِ اللَّهِ، وَالْوَاقِعِ فِيهَا...». (البخاري، 1422)، برقم (2493) تزداد دهشة، وفرحاً بجمال التعبير النبوي، والله أعلم.

الوجه الثامن: الإخبار بالغيب، وخرق العادة في الكلام النبوي.

المثال الأول: حديث ثوبان رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قَلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنْكُمْ غَنَاءٌ كَغَنَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزِعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ». فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ». (أبو داود، د. ت) برقم (4297). (ابن حنبل، 2001) برقم (22397). قال الأرنبوط: إسناده حسن. قلت: وهذا ظاهر واضح ومتكرر، ونحن نعيشه الآن، وربما القادم أكبر وأكثر.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، شَبِيرًا بِشَبِيرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جَحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ». (مسلم، دت) برقم (2669). معظم ما أنذر به النبي ﷺ هنا وقع، بقيته سيقع.

الثالث: حديث أبي عبيد القبطي مولى رسول الله ﷺ أَنَّهُ طَبَخَ لِلرَّسُولِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالَ لَهُ «نَاوِلْنِي ذِرَاعَهَا»، وَكَانَ يُعْجِبُهُ الذِّرَاعُ، فَنَاوَلَهُ الذِّرَاعَ، [حتى قالها ثلاثا]، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَمْ لِلشَّاةِ مِنْ ذِرَاعٍ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَنْ لَوْ سَكَتَ، لَأَعْطَيْتُ أَذْرَعًا مَا دَعَوْتُ بِهِ». (الدارمي، 2015) برقم (45) عن أبي عبيد. قال المحقق: إسناده حسن. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ ابْتَغَيْتَهُ لَوَجَدْتَهُ». وفي حديث أبي رافع رضي الله عنه: «لَوْ سَكَتَ لَنَاوَلْتَنِي مَا سَأَلْتُكَ». فكلامه ﷺ منزّه عن العبث، جامع لا يخلف عنه شيء ولا يتخلف، ولهذا قال للصحابي المعترض: «لَوْ سَكَتَ، لَأَعْطَيْتُ أَذْرَعًا مَا دَعَوْتُ بِهِ».

قال ابن حجر: «فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة». (ابن حجر، فتح الباري، 1379). وفي هذا مناقشة لمن احتج بحديث طلحة رضي الله عنه، قَالَ: مَرَرْتُ أَنَا وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ نَخْلٍ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالُوا: يُلْقَحُونَهُ...، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا». قَالَ: فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تَوَاضَعُونَِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ ﷻ». (مسلم، دت) برقم (2361).

نوقش بأنه لا يقال في حديث: «نَاوَلْنِي الذِّرَاعَ»، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْطَأَ حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ للشَّاةِ أَكْثَرَ مِنْ ذِرَاعٍ، وَأَيْضًا لَا يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْطَأَ عِنْدَمَا اعْتَقَدَ أَنَّ النَخْلَ يَصْلَحُ تَمْرُهُ مِنْ غَيْرِ تَأْيِيرٍ، فَالكلام النبوي ﷺ كلام حق وصدق كما تقرر سابقا، وقد قاله ﷺ عن جزم ويقين بأنه تعالى هو الفاعل بالإطلاق. فكيف تخفى عليه ﷺ مسألة التأبير، وهو العربي الذي نشأ في بيئة العرب والنخل يملأها، وكيف يخفى

عليه وهو الذي أفاض الله تعالى عليه العلوم، وعلم المسلمين. قال أبو ذر رضي الله عنه: «تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يَقْلِبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ، إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا». (ابن حبان، 1988) برقم (65). إسناده صحيح. وهو في (الطبراني، 1994) برقم (1647). واللفظ له.

وكيف يخفى عليه أمر النخلة، وهو الذي ضرب أروع الأمثلة بتشبيهه النخلة بالمسلم. بل كيف يتخلف قوله ﷺ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ». وهو الصادق المصدوق.

غاية ما في الأمر أن النبي ﷺ أراد الإكرام والإتحاف لأولئك النفر بأمر فيه يمن وبركة على وجه فيه خرق للعادة، ولكنه لم يحدث لوجود المانع والعارض، كما تخلف الذراع الثالث، لوجود العارض وهو الاستنكار الصريح. وكما وقع لعكة سمن أم مالك الأنصارية، حيث قال الراوي: «فَمَا زَالَ يُقِيمُ لَهَا أَدَمَ بَيْتِهَا حَتَّى عَصَرَتْهُ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «عَصَرْتِيهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ»، قَالَ: «لَوْ تَرَكْتِيهَا مَا زَالَ قَانِمًا». (مسلم، دت) برقم (2280). (العلوي، دت، صفحة 103).

فعصرها مضادة للتسليم والتوكل على الله تعالى، ويتضمن التدبير والأخذ بالحوال والقوة، وتكلف الإحاطة بأسرار حكم الله تعالى وفضله، فعوقب فاعله بزواله. (النووي، 1392) (15/ 41). فبعض الصحابة رضي الله عنهم في حادثة تأبير النخل فاتهم اليقين الجازم الذي اشتمل عليه باطنه ﷺ، وبحسبه خرج كلامه الحق وقوله الصدوق. ولما علم ﷺ العلة في عدم وقوع ما ذكر، وعلم أن زوال تلك العلة ليس في طوقهم ﷺ أبقاهم على حالتهم، وقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ». (مسلم، دت) برقم (2363) عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. (السجلماسي، 2002، صفحة 165).

وقد نسب الدنيا لهم ﷺ؛ ولعلمهم استنكروا في أنفسهم، ولو صرحوا لصرح لهم كحال صاحب الذراع، والذي يظهر لي من بعض روايات الحديث أن حديث تأبير النخل لم يكن موجهاً لكل أهل المدينة، والله أعلم. وقد «أشكل الحديث على الفحول من علماء الأصول وغيرهم مثل: جمال الدين بن الحاجب، وسيف الدين الأمدي، وصفي الدين الهندي، وأبي حامد الغزالي، رحمهم الله تعالى». كما ذكر (السجلماسي، 2002، صفحة 165).

وما سبق كله يبين أن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، وكلامه كله حكّم وتشريع، بخلاف من ظن أن بعض أفعاله ﷺ [وأقواله] ليست تشريعاً، ولا من باب التبليغ، واحتج ببعض ما سبق، والصحيح أنها كلها تشريع بين الإلزام وعدمه. (لاشين، السُّنَّةُ كُلُّهَا تَشْرِيْعٌ، العدد العاشر، صفحة 57).

يقول الشاطبي: «كل ما أخبر به رسول الله ﷺ من خبر فهو كما أخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أخبر به وعنه، سواء علينا أنبنى عليه في التكليف حكماً أم لا، كما أنه إذا شرع حكماً أو أمر أو نهى؛ فهو كما قال ﷺ، لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به المَلَكُ عن الله، وبين ما نفث في روعه وألقى في نفسه، أو رآه رؤية كشف وإطلاع على مغيب على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان؛ فذلك معتبر يحتج به ويبني عليه في الاعتقادات والأعمال جميعاً؛ لأنه ﷺ مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى». (الشاطبي، 1997) (4/ 464).

ويوافق الشاطبي عبدُ الغني عبد الخالق، إذ يقول: فكل ما تلفظ به رسول الله ﷺ ما عدا القرآن - أو ظهر منه، من ابتداء رسالته إلى نهاية حياته، فهو من سنته، سواء أثبت حكماً عاماً أو خاصاً بأي أحد، وسواء أكان فعله ﷺ جبلياً أم لا، فما من قول أو فعل يصدر عنه ﷺ إلا ويثبت حكماً شرعياً، يجب اعتقاد ثبوته، بقطع النظر عن كونه إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة أو إباحة، وبقطع النظر أيضاً عن كونه عاماً لجميع الأمة، أو خاصاً ببعض، وبقطع النظر كذلك عن كونه متعلقاً بفعل طبيعي جبلي أو بغيره من سائر الأفعال الاختيارية المختلفة. (عبد الخالق، دت، صفحة 189). ونهاية القول والنقل هذه جملة وجوه جوامع الكلم التي وقفت عليها، وقد ظهر فيها مدى الجمال النبوي في الكلام، والله الموفق.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على سيد محمد، أفصح من نطق بالضاد وبعث بجوامع الكلم، وبعد: فهذا هي أبرز نتائج البحث التي ظهرت لي، مع التوصيات:

1. معنى جوامع الكلم في الحديث، هو الكلام الموجز مع إشباع المعاني.
2. الحديث النبوي من جوامع الكلم بلا ريب.

3. كل الأحاديث التي جاءت في هذا البحث لا تخلو من وجه من وجوه جوامع الكلم.
4. وجوه جوامع الكلم في الحديث النبوي كثيرة والإيجاز هو أشهرها، وأظهرها.
5. من وصف جوامع الكلم بأنها الأحاديث الجامعة دون النظر للاختصار فقط كان وصفه أدق ممن حصرها في الاختصار.
6. الاختصار لا يعني أن الحديث متكون من كلمتين أو ثلاث، وفهم السلف دليل على ذلك.
7. الحديث النبوي قسيم القرآن الكريم في أغلب الوجوه البلاغية ما لم تكن كلها، لوحدة المصدر.
8. الفرق الجوهرية بين القرآن والحديث يتلخص في ثلاثة أشياء: اختصاص القرآن الكريم بوجوب التلاوة (الترتيل)، والتعبد باللفظ، والتعبد بالإتيان بمثله.
9. أوصى بزيادة الأمثلة من الأحاديث النبوية في مادة البلاغة العربية، وعدم الاقتصار على أبيات الشعر وآيات القرآن الكريم، بحجة أن الحديث النبوي دخلته الرواية بالمعنى.
10. أوصى بالتوسع في هذه الوجوه وبيان غيرها في عمل أكبر وأشمل، والله الوفي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1409). المصنف في الأحاديث والآثار. الرياض: مكتبة الرشد، ط1.
2. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت: المكتبة العلمية.
3. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج. (1422). زاد المسير في علم التفسير. بيروت: دار الكتاب العربي، ط1.
4. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن. (1985). غريب الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية.
5. ابن العربي، محمد بن عبد الله. (د.ت). عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
6. ابن حبان، محمد بن حبان. (1988). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
7. ابن حجر، أحمد بن علي. (1989م). التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
8. ابن حنبل أحمد بن محمد. (2001). المسند. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
9. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (2001). جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط7.
10. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، ط1.
11. ابن فارس، أحمد بن زكرياء. (1979). معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر، ط1.
12. أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت). سنن أبي داود. صيدا: المكتبة العصرية، ط1.
13. أبو يعلى، أحمد بن علي. (1984). مسند أبي يعلى. دمشق: دار المأمون للتراث، ط1.
14. أحمد، حسن عبد الفتاح. (د.ت). عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
15. الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله. (2009). الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم. مكة المكرمة: دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط1.
16. الأزهرى، محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.
17. الأصبحي، مالك بن أنس. (2004). الموطأ. دبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1.
18. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله. (1415). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
19. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. القاهرة: دار طوق النجاة، ط1.
20. البدر، عبد المحسن العباد. (د.ت). شرح سنن أبي داود. المدينة المنورة: المكتبة الشاملة، ط1.
21. بن حجر، أحمد بن علي. (1379). فتح الباري. بيروت: دار المعرفة، ط1.
22. البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003). شعب الإيمان. بيومباي بالهند: الدار السلفية، ط1.
23. الترمذي، محمد بن عيسى. (1975). سنن الترمذي. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2.
24. الثعالبي، عبد الملك بن محمد. (د.ت). الإعجاز والإيجاز. القاهرة: مكتبة القرآن، ط1.
25. الجاحظ، عمرو بن بحر. (1988). البيان والتبيين. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.
26. جبل، محمد حسن. (2010). المعجم الاشتقاقي. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1.

27. حبنكة، عبد الرحمن بن حسن الميداني. (1996). البلاغة العربية. دمشق: دار القلم، ط1.
28. الخطابي، حمد بن محمد. (1988). أعلام الحديث شرح صحيح البخاري. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية، ط1.
29. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. (2015). مسند الإمام الدارمي. الرياض: دن، طبع على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني.
30. الزحيلي، محمد مصطفى. (2006). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. دمشق: دار الفكر، ط1.
31. السبكي، محمود محمد خطاب. (1353). المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود. القاهرة: مطبعة الاستقامة.
32. السجلماسي، سيدي أحمد بن المبارك. (2002). الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
33. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (2003). فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث. القاهرة: مكتبة السنة، ط1.
34. السندي، محمد بن عبد الهادي. (د.ت). حاشية السندي على سنن ابن ماجه. بيروت: دار الجيل، ط1.
35. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. عمان: دار ابن عفان، ط1.
36. الطبراني، سليمان بن أحمد. (1994). المعجم الكبير. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2.
37. عبد الخالق، الشيخ عبد الغني. (د.ت). بحث في السنة المشرفة. القاهرة: دن.
38. العظيم آبادي، محمد شمس الحق. (1968). عون المعبود شرح سنن أبي داود. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1.
39. العلوي، السيد محمد المالكي. (د.ت). محمد رسول الله الإنسان الكامل. القاهرة: دار جوامع الكلم.
40. العيني، محمود بن أحمد. ((د.ت)). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
41. الغوري، سيد عبد الماجد. (2007). معجم المصطلحات الحديثية. دمشق: دار ابن كثير، ط1.
42. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1996). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
43. القاري، الملا علي. (د.ت). أربعون حديثاً من جوامع الكلم. إسطنبول: دار الباب للدراسات وتحقيق التراث، ط1.
44. القاسمي، محمد جمال. ((د.ت)). قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
45. القرطبي، أحمد بن عمر. (1996). المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم. دمشق: دار ابن كثير، ط1.
46. القسطلاني، أحمد بن محمد. (1323). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط7.
47. الكرمانى، محمد بن يوسف. (1401). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
48. لاشين، موسى شاهين. (2002). فتح المنعم شرح صحيح مسلم. القاهرة: دار الشروق، ط1.
49. لاشين، موسى شاهين. (العدد العاشر). السنة كلها تشريع. بمجلة كلية الشريعة بجامعة قطر.
50. مسلم، مسلم الحجاج. (د.ت). صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.
51. المقل، عمر بن عبد الله. (2016). جوامع الكلم النبوي دراسة تأصيلية. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، الصفحات 262-312.
52. المناوي، عبد الرؤوف محمد بن تاج الدين. (1356). فيض القدير شرح الجامع الصغير. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط1.
53. النسائي، أحمد شعيب. (1986). السنن. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2.
54. النووي، يحيى بن شرف. (1392). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.
55. الهروي، أحمد بن محمد. (1999). الغريبين في القرآن والحديث. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1.
56. الهيتمي، أحمد بن محمد ابن حجر. (2008). الفتح المبين بشرح الأربعين. جدة: دار المنهاج.
57. الهيتمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر. (د.ت). المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.